

انتشار ظاهرة ثقافة الاستهلاك والموقف الشرعي منها

د. خليل نوري مسيهر العاني

كلية التربية - القائم / قسم علوم القرآن

جامعة الانبار

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأكمل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى اله وأصحابه إلى يوم الدين، وبعد:

إن موضوع الاستهلاك من المواضيع الشائكة التي تحظى باهتمام أكثر من علم من العلوم الاجتماعية وهذا يعطي دلالة على أهمية هذا الموضوع، صحيح انه موضوع اقتصادي بالدرجة الأولى والأساس ولكن في عقود السنين الأخيرة دخل علم الاجتماع وعلم النفس وغيرها من العلوم بقوة لدراسة هذه الظاهرة لما لها من تأثير مباشر على نمط معيشة الإنسان وثقافته ووعيه وسلوكه.

مشكلة البحث:

في عالم اليوم الذي أصبح يشبه القرية الكونية حسب تعبير ماك لوهان^(١)، والذي انتشرت فيه ظاهرة الاستهلاك انتشارا كبيرا إلى درجة أنها أصبحت ظاهرة ثقافية اقرب منها إلى ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية محصورة في طبقة أو فئة معينة من الأثرياء، رافق هذا الانتشار الواسع لها في السنوات الأخيرة سوء فهم وسوء تطبيق لها بحيث أنها أضحت ثقافة عامة سائدة وليس فقط سلوك اقتصادي فردي ما استدعت الحاجة إلى فهمها ونقدها وبيان الموقف الشرعي منها وكيفية تعامل الشارع معها.

فرضية البحث:

إن ثقافة الاستهلاك السلبي تعد مخالفة لتعاليم ديننا الحنيف ومبادئنا السامية وقيمنا الأخلاقية النبيلة كمسلمين وكمجتمع إسلامي وعربي، كما أنها تعكس نموذجا سلوكيا سيئا من الناحية الاجتماعية فضلا عن كونها منهكة من الناحية الاقتصادية ولا تلاءمنا كدول مصنفة عالميا على أنها دول نامية.

أهداف البحث:

بيان مفهوم الاستهلاك من وجهة النظر الإسلامية، ومعرفة الفرق بين السلوك الاستهلاكي الرشيد والسلوك الاستهلاكي السلبي غير الرشيد مع بيان الأثر السيئ الذي خلفه

السلوك الاستهلاكي السلبي على الفرد والمجتمع في الغرب وأيضاً رصد تأثير نماذج من المجتمعات العربية بهذه الظاهرة، وأخيراً بيان اجتهاد علماء المسلمين في الماضي والحاضر في وضع مجموعة من الأسس والمعايير لضبط السلوك الاستهلاكي للفرد المسلم وهي جميعها مستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية.

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي في البحث.

المفاهيم الأساسية في موضوع الاستهلاك

الاستهلاك:

وهو في لسان العرب: «من هلك وهو الهلاك... واستهلك المال: أنفقه وأنفذه... وفي التنزيل: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٢) قيل: التهلكة كل شيء تصير عاقبته إلى الهلاك. والاهلاك والانهلاك: رمي الإنسان بنفسه إلى التهلكة... وقال اليزيدي: التهلكة من نواذر المصادر ليست مما يجري على القياس»^(٣). وفي الاصطلاح يعرف الاستهلاك - بصورة عامة - في علم الاقتصاد بأنه: الاستعمال المباشر للسلع والخدمات لإشباع الحاجات البشرية^(٤).

الإسراف:

من سرف، والإسراف مجاوزة القصد، وأسرف في ماله عجل من غير قصد، وأما السرف الذي نهى الله سبحانه عنه فهو ما انفق في غير طاعة قليلاً أو كثيراً، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾^(٥). قال سفيان: لم يسرفوا أي لم يضعوه في غير موضعه ولم يقتروا أي لم يقصروا به عن حقه. وقيل هو مجاوزة القصد في الأكل مما أحله الله تعالى، وقيل من الإسراف والتبذير في النفقة لغير حاجة^(٦). وفي الاصطلاح: الإسراف هو الإنفاق في الحلال بما يزيد كثيراً عن الحاجة^(٧).

التبذير:

جاء في لسان العرب: «بذر ماله: أفسده وأنفقه في السرف، والتبذير: إفساد المال وإنفاقه في السرف»^(٨).
وفي الاصطلاح: التبذير هو الإنفاق في الحرام^(٩).

الترف:

التنعم والترفيه النعمة والتتريف حسن الغذاء، وصبي مترف إذا كان منعماً البدن مدلاً. والمترف الذي أبطرته النعمة وسعة العيش. وأترفته النعمة أي أطعته... والمترف المتنعم المتوسع في ملاذ الدنيا وشهواتها... وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَوْمًا مَتَرَفًا فَهَاسِقُونَ﴾^(١٠)، أراد رؤساءها وقادة الشر منها^(١١).

وفي الاصطلاح: الترف هو مجاوزة الحد والإكثار من النعم التي يحصل بها الترف، والمترفون الذين أبطرتهم النعمة وسعة العيش وهم حريصون على الزيادة في أحوالهم وعوائدهم^(١٢).

مفهوم الاستهلاك:

يصعب على أي باحث تحديد مفهوم الاستهلاك وتعريفه تعريفاً دقيقاً، ذلك أنه وكما اشرنا في مقدمة البحث موضوع شائك يتداخل فيه أكثر من علم من العلوم الاجتماعية، ولكن مما لا اختلاف فيه بأن تعريف الاستهلاك يعتمد بصورة أساسية على تحديد مفهوم الحاجة ذلك أن الاستهلاك بصورة عامة - وكما سبق أن اشرنا - يعرف بأنه الاستخدام المباشر للسلع والخدمات لإشباع الحاجات البشرية.

حيث تعرف الحاجة في النظام الوضعي الرأسمالي بأنها: «كل رغبة تساور النفس سواء انققت مع القواعد الأخلاقية والقانونية والصحية أو ناقضتها»^(١٣).

وعرفها آخرون بأنها: «كل مشتريات الإنسان التي تساور نفسه ويسعى إلى إشباعها ويبدل في سبيل ذلك جهداً أو مالاً سواء انققت رغبته أو خالفت القانون أو الصحة أو الأخلاق أو الدين»^(١٤).

وبهذا المعنى للحاجة يكون مفهوم الاستهلاك وفق النظام الوضعي الرأسمالي هو الإشباع المطلق للحاجات والرغبات الإنسانية على اختلاف أنواعها ومستوياتها وبغض النظر عن مدى موافقتها أو مخالفتها لأي أعراف أو مبادئ دينية أو أخلاقية أو قانونية أو حتى صحية ونفسية.

ذلك أن كل الأنظمة الاقتصادية الوضعية تنظر إلى موضوع الاستهلاك على أنه موضوع دنيوي مادي بحت ليس له علاقة بأي قيمة أخرى «لو تفحصنا مفهوم الاستهلاك والدوائر المحيطة به من أهداف واختيار لوجدنا أن الاستهلاك بوصفه مفهوماً في النظرية الاقتصادية الوضعية يرتبط بالمنفعة التي تعني طبقاً للنظرية الاقتصادية الوضعية اللذة والإشباع الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاكه لسلعة أو خدمة معينة وهذا مرتبط بسلوك المستهلك الذي يهدف إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجاته المتعددة ونلاحظ أن صفة الإطلاق لجني المنافع من خلال سلوك المستهلك وقراراته لا يحدها رادع أو قيد أخلاقي وإن كان هناك قيد فهو قيد غير قيمى مثل دخل المستهلك والأسعار»^(١٥).

أما في النظام الاقتصادي الإسلامي فتعرف الحاجة بأنها: «الافتقار إلى شيء من مقومات الحياة الأساسية أو التكميلية المعتبرة شرعاً»^(١٦).

وعليه فإن تعريف الاستهلاك في النظام الاقتصادي الإسلامي هو: «الشرط المادي لاستمرار الوجود الإنساني وبه قوام الطاقة الجسدية والعقلية والروحية للإنسان ودوامها، ولذلك فهو فرض واجب بقدر ما يشبع حاجات الإنسان ويحقق مقاصد حفظ النفس والدين والعقل»^(١٧).

وهذا التعريف مبني على أساس أن^(١٨):

- ١- هدف المستهلك المسلم هو مرضاة الله سبحانه بالتزام أوامره واجتناب نواهيه.
- ٢- سلة السلع الاستهلاكية ونوع الخدمات التي تشتمل الطيبات وتستبعد الخبائث.
- ٣- البعد الزمني لحساب المستهلك أي أن حسابات المنافع تشتمل على منافع الدنيا والآخرة.

تاريخ النزعة الاستهلاكية:

إن حاجة الإنسان للاستهلاك هو سلوك طبيعي في النفس البشرية وهو سلوك قديم قدم الإنسان، وسيظل مادام هذا الإنسان موجوداً، ولكن حدة هذا السلوك وشدته ونوعيته نسبية تختلف باختلاف الإنسان نفسه، وأيضاً باختلاف الأزمنة والأمكنة والظروف الاقتصادية والاجتماعية والدينية فظلاً عن ثقافة وقيم المجتمع وأخيراً وليس آخراً ذوق وقناعة ذلك الإنسان.

ولو راجعنا التاريخ لوجدنا ذلك النمط الاستهلاكي الترفي التفاخري موجود منذ مصر الفرعونية حيث تشهد آثارها بترف نخبتها من فراعنة وكهنة حيث كانت عوالمهم تموج بالذهب والعطور والمعابد الفارحة ومقتنيات المرمر والخشب المجلوب من وراء البحار^(١٩).

ونجد ذلك النمط من الاستهلاك موجود أيضاً في العصر الجاهلي حين بعث النبي ﷺ وهو ما أشار إليه القرآن الكريم حكاية عن أحد كبار الشخصيات الجاهلية: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَا لَا بُدَّ لَهُ﴾^(٢٠). يقول ابن القيم رحمه الله في تفسير هذه الآية: «أنكر الله سبحانه وتعالى على الإنسان قوله أهلك ما لا لبدا وهو الكثير الذي يلبد بعضه فوق بعض فافتخر هذا الإنسان بإهلاكه المال في غير وجهه إذ لو أنفق في وجوهه التي أمر الله بإنفاقه، ووضعها في موضعه لم يكن ذلك إهلاكاً له بل تقريباً إلى الله وتوصلاً به إلى رضاه وثوابه وذلك ليس بإهلاك له، فأنكر سبحانه عليه افتخاره وتبجحه بإنفاق المال في شهواته وأغراضه»^(٢١)، وهذا هو عين ما يطلق عليه الآن الاستهلاك التفاخري المبدد للثروة.

ولكن النمط الاستهلاكي التفاخري الترفي عرف بأقصى حدته وتطرفه بعد ظهور الثورة الصناعية في أوروبا حيث باتت المعامل تنتج الملايين من السلع المتشابهة ثم تعدتها في عصرنا الحالي إلى إنتاج ما هو فوق الحاجة من السلع الترفيهية والكمالية والترفيهية. والحضارة الرائدة في هذا المجال كانت الحضارة الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي ركبت موجة الاستهلاك في بداية الأمر مقلدة لأوروبا ثم متجاوزة لها وقائدة جامحة للنمط الاستهلاكي الترفي في العالم من خلال سلوك الفرد في المجتمع الأمريكي ثم سعيها لنشر بل وفرض هذا السلوك والنمط الحياتي الاستهلاكي على بقية شعوب العالم من خلال مطاعم الوجبات السريعة والسينما وملحقات الكمبيوتر الترفيهية والتسوق عبر الانترنت والهواتف المحمولة المتطورة^(٢٢)... الخ.

العولمة وثقافة الاستهلاك :

إذا اعتمدنا التعريف الذي قدمه معجم ويبسترز لمصطلح العولمة وهو: «إكساب الشيء طابع العالمية وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً»^(٢٣).

ودمج مع التعريف الذي قدمته الأستاذة نادية مصطفى وهو: «عملية إرادية تعكس اتجاه نموذج حضاري للهيمنة بسبل إكراهية وقسرية على النماذج الأخرى ليس على الأصعدة الاقتصادية والسياسية فحسب، ولكن على الصعيد الثقافي بالضرورة»^(٢٤).

وأضفنا إليه التعريف الذي يقدمه محمد عابد الجابري بأنه: «نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد، فالعولمة الآن نظام عالمي، أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال والسياسة والفكر والأيديولوجيا، وهي تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم اجمع وهي أيضا إيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمرته»^(٢٥).

فإننا سنخرج بنتيجة مفادها أن هذه العولمة (الظاهرة) تريد- فيما يخص موضوعنا- نشر الثقافة الاستهلاكية والتي هي بمثابة نمط حياتي وسمة غالبية تنتم بها الحضارة الغربية عامة والمجتمع الأمريكي خاصة، على شعوب وأمم وحضارات العالم اجمع من اجل كسب أمور عدة سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية بحيث يصبح المركز (الحضارة الغربية) هي التي تفكر وهي التي تنتج وهي التي تصدر، وتصبح الأطراف (الحضارات الأخرى) هي التي تستهلك سواء بضائع أم أفكار أم أوامر فقط، وهذا يؤدي بالضرورة إلى أن نصبح متأسين في سلوكنا وثقافتنا وتقديرنا ونمط حياتنا بالآخرين، وقد اشار ابن خلدون إلى هذا بقوله: «المغلوب مولع أبداً بالاعتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده...»^(٢٦).

والحقيقة أن هذه الظاهرة (العولمة) ليست جديدة بل هي ظاهرة قديمة كانت تمارس بين الحين والآخر وبدرجات متفاوتة في القوة والنجاح، وهو شأن كل الإمبراطوريات والحضارات القوية الظالمة التي تسعى إلى فرض هيمنتها على الشعوب الأخرى وبسط نفوذها عليها ونشر ثقافتها وفكرها ونمط حياتها على الآخرين، والعمل على تهميش حضارة وفكر وثقافة المقابل وتحييدها أو محاربتها والغائها والقضاء عليها إذا تطلب الأمر^(٢٧).

وان المتتبع لمسار العولمة وامتداداتها وتأثيراتها يجد أنها فيما يخص موضوع ثقافة الاستهلاك قد نجحت إلى حد بعيد في بسط وفرض هذه الظاهرة على أمم وشعوب وحضارات وثقافات العالم، إلى درجة أن أصحاب المؤلفات الحديثة عن الاستهلاك والسلوك الاستهلاكي يقولون بان العالم اليوم تسوده ما يعرف بثقافة الاستهلاك^(٢٨).

«فما عاد الاستهلاك قيمة ينبغي تعميمها لأجل الربح فقط بل غدا بموجهاته والياته الناجعة الوسيلة الأساسية للمؤسسة الرأسمالية في عمليات الضبط والتحكم والرقابة أيضاً، ولهذا يسعى الإعلام الرأسمالي إلى عولمة الاستهلاك قيمة وسلوكاً، فأنت إنسان عالمي متحضر بقدر ما تتفق على ما يوجهك إليه الإعلان، وان الاستهلاك المعمم هاهنا يبدل قناعات الفرد ورؤيته إلى نفسه وإلى الآخرين وإلى الأشياء»^(٢٩).

تأثير النمط الاستهلاكي السلبي على الاقتصاد:

لا نبالغ إذا قلنا أن احد أهم الميزات التي يتميز بها جيلنا الحاضر عن من سبقه من الأجيال هو النزوع إلى الحياة الاستهلاكية بهذه الدرجة من حيث الكم تفوق ما استهلكته ربما كل الأجيال السابقة لنا. وخاصة ذلك النوع من الاستهلاك السلبي التقاخي حيث يذهب بعض الاقتصاديين إلى أن: «الاستهلاك وإشباع الرغبات المادية هو الدافع الوحيد لاقتناء السلع، حيث يعتبر البعض هذا الاقتناء نوعاً من أنواع السيادة والشرف وإظهار القوة وعاملاً من عوامل التميز»^(٣٠).

ومن هنا تأتي الإحصائيات التي تؤكد هذه النظرة وتعطيها المصادقية، فعلى المستوى العالمي «نجد أن ٢٠٪ من الناس في الأقطار ذات الدخل المرتفع نصيبها ٨٦٪ من إجمالي نفقات الاستهلاك الخاص في حين أن ٢٠٪ الذين يمثلون الأشد فقراً يستهلكون ١,٣٪ من إجمالي نفقات الاستهلاك الخاص»^(٣١).

وتشر تقارير أخرى إلى أن الفلاح الباكستاني - على سبيل المثال - يستهلك اقل من نظيره الأمريكي بـ ٤٠٠ مرة!! وان عدد سكان الولايات المتحدة لا يشكل سوى ٦٪ من سكان العالم ولكنهم يستهلكون ٥٥٪ من مجمل الموارد الطبيعية للعالم، وما هو أدهى من ذلك أن فقيراً من دول العالم الثالث محروم من الطعام ليس فقط بسبب غني من بلد آخر وإنما أيضاً بسبب حيوانه المدلل!! ذلك أن الاستهلاك الحيواني في البلدان الغنية (الغربية)

مؤمن بشكل أفضل من الاستهلاك البشري في البلدان النامية؟! فحيوانات الدول الغنية الغربية تأكل ربع إنتاج العالم من الحبوب أي ما يعادل الاستهلاك البشري في الصين والهند معا!! فقد جاء في تقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز أن القطة الأمريكية الواحدة تستهلك في السنة حوالي ١٥٠ رطلا من الأطعمة، كما أن الكلب الأمريكي يستهلك ٢٧٥ رطلا في السنة، وإن إطعام الحيوانات الأليفة هذه في الولايات المتحدة الأمريكية تكفي لإطعام ١٢٠ مليون إنسان في اليوم^(٣٢).

مثل هذه الثقافة الاستهلاكية تتواجد اليوم في الوقت الذي تعلن فيه المنظمات العالمية المختصة عن وجود (٢ مليار) من البشر يعانون من سوء التغذية^(٣٣).

وفي دول الخليج العربي كشفت دراسات عديدة عن تنامي ظاهرة الاستهلاك في مجالات الحياة المختلفة حتى تحولت إلى ثقافة سلبية تقع مسؤوليتها على المستهلك نفسه ومن مؤشرات أن الإنفاق على الأطعمة المستوردة في دول الخليج في عام ٢٠٠٤ بلغ (١٢) مليار دولار وإن المنطقة تستورد أكثر من ٩٠٪ من احتياجاتها من الطعام والشراب! كما كشفت التقارير عن الحجم المذهل لإنفاق نساء الخليج وخاصة اللواتي دون سن الخامسة والعشرين على منتجات التجميل والصحة والذي يقدر بنحو مليار وسبعمائة مليون دولار سنوياً^(٣٤).

وفي تقرير صادر عن إدارة التخطيط والاقتصاد في إمارة أبو ظبي والذي أشار إلى أن: «إنفاق الفرد في الإمارات العربية المتحدة على السلع الاستهلاكية قد بلغ سبعة أضعاف نظيره في بقية الدول العربية وذكر التقرير أن إنفاق الفرد على شراء السلع الاستهلاكية يبلغ نحو ٢٧ دولار يومياً في حين أن متوسط الإنفاق اليومي في بقية الدول العربية يبلغ نحو ٣,٥ دولار يومياً، وإن ٣٠٪ من المستهلكين بدولة الإمارات يذهبون للتسوق بغرض الترفيه مرة واحدة أسبوعياً على الأقل لتحل الإمارات المرتبة الثانية عالمياً بعد هونغ كونغ»^(٣٥).

وتكشف التقارير عن ظاهرة واضحة ومنتشرة اسمها الاستهلاك التقايري الذي يتسم بالبذخ والإسراف، فعلى سبيل المثال حقق قطاع التجميل في منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠٠٦ حجم مبيعات تجاوز ملياري دولار بزيادة نسبتها ١٢٪^(٣٦).

فكان من الطبيعي أن تولد ظاهرة الاستهلاك التقايري هذه ظواهر أخرى جديدة على المجتمع منها ظاهرة ثقافة التداين وثقافة التقليد والتبعية وغيرها من الظواهر الاجتماعية

السلبية التي تعد من ابرز الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي كان من نتائجها وقوع الأفراد في بحر الديون المظلم من خلال قضايا عملية التسليف المعاصرة التي أثرت على واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتركت وراءها الأفراد بين قضبان السجون والبعض الآخر أسير الإفلاس، وكان السبب دائما هو الإسراف وعدم الترشيح في الاستهلاك والإنفاق اليومي فضلا عن انتشار المنشآت الاستهلاكية المتكاملة والسياسة الإعلانية المفتوحة بلا أية ضوابط^(٣٧).

تأثير النمط الاستهلاكي السلبي على سلوك الفرد وثقافة المجتمع:

إن الدراسة المبكرة التي أجراها العديد من الباحثين الانتربولوجيين كشفت عن أن الاستهلاك يمثل جزءا مهما من حياة المجتمعات التي قاموا بدراستها فعملية الاستهلاك ذات علاقة وطيدة بالجانب القيمي والعقائدي في حياة تلك المجتمعات ولا تختلف النتائج التي توصل إليها الباحثون في نطاق الدراسات الاجتماعية كثيرا عما توصل إليه علماء الانتربولوجيا، فبدائية من التحليلات الكلاسيكية لمنظري علم الاجتماع (ماركس وفيرر وغيرهم) وانتهاء بالنظريات لما بعد الحداثة تحتل عملية الاستهلاك بندا أساسيا في البناء النظري لكل هؤلاء فالاستهلاك كما يصفه احد الباحثين انه المقدمة الضرورية في بناء النظرية الاجتماعية^(٣٨).

ثم إن للقيم الدينية والأخلاقية والعادات الاجتماعية والموروث الثقافي فضلا عن الفلسفة الحياتية للفرد والمجتمع اثر كبير في تحديد النمط الاستهلاكي لهذا الفرد أو المجتمع وان اغلبها يتشكل في مرحلة الطفولة «وعليه يؤكد علماء الاجتماع على أن الثقافة الاستهلاكية في عصرنا الراهن قد صارت عنصرا من عناصر كل ثقافة، وذلك نتيجة لما تمارسه المصادر الإعلامية وغيرها من تأثير على سلوك الإنسان في اتجاه الميل إلى الاستهلاك وجعله أي الاستهلاك هدفا في حد ذاته»^(٣٩).

وهذا هو ممكن الخطر في الموضوع أن يكون الاستهلاك هو الهدف والغاية التي يرنو إليها الإنسان في حياته فهو يعيش لكي يستهلك لا يستهلك لكي يعيش وهو يستهلك لا لأجل انه بحاجة لهذا الشيء الذي يستهلكه ولكن فقط لكي يرضي نزواته ورغباته وتوهمه انه

بحاجة لهذا الشيء الذي سرعان ما يملئه ويتركه ويكتشف انه لم يعد يفي بالغرض أو انه لم يعد يحقق له السعادة المنشودة منه.

ثم إن تلك النزعة الاستهلاكية تلعب دورا معوقا في عملية التنشئة الاجتماعية السليمة ثم في عملية التنمية الشاملة، فإذا كانت الوفرة المالية وما يصاحبها من نزعة استهلاكية تؤثر على المجتمع فإنها أيضا تجعل الأفعال الاجتماعية للأفراد تميل إلى الانحراف عن أهدافها المثالية، فالنزعة الاستهلاكية تهدف إلى نشر قيم الاستهلاك وقيم التعامل النقدي وإلى نشر الروح الفردية الأنانية وإيجاد الرغبة في التميز المظهري من خلال اقتناء أشياء استهلاكية معينة فضلا عن إهدار قيم العمل^(٤٠). وعليه فإن أحد أهم الأخطار التي ينتجها النمط الاستهلاكي السلبي الناتج عن التفاوت الكبير في مقدار الدخل الفردي؛ على المجتمع أنها تقسمه إلى فئتين: فئة غنية تمارس أبشع صور الاستهلاك الترفي الفاخري المنافي للذوق، وفئة فقيرة لا تكاد تجد ما يسد حاجاتها الأساسية، ما يؤدي إلى انتشار مشاعر اليأس والإحباط عند الفئة الثانية فضلا عن الشعور بالحرمان والظلم وفقدان الانتماء لبلدهم أو وطنهم أو أمتهم، ولا يخفى على أحد ما لهذه المشاعر من أثر كبير وخطير على سلوك هؤلاء الأفراد المحرومين وخاصة فئة الشباب منهم وما ينتج عنه من تبعات كالولوج في طريق الجريمة والانحراف وربما تصل إلى الخيانة العظمى خيانة الوطن.

نقد ظاهرة ثقافة الاستهلاك :

إن موضوع الاستهلاك هو هدف العملية الاقتصادية، إذ أن عدم وجود صعوبة أو مشكلة في عملية الاستهلاك في مجتمع ما دليل على تعافي اقتصاد ذلك المجتمع. ثم إن منظومة السلوك في أي مجتمع هي بمجموعها تشكل قيم وثقافة ذلك المجتمع. وما السلوك الاستهلاكي إلا جزء من هذه المنظومة، وبالتالي هي جزء من قيم وثقافة ذلك المجتمع.

فيوصف مجتمع ما بأنه مجتمع ناجح ومتوازن فيما يخص الاستهلاك بحكم ما لدى أفرادهِ من وعي وثقافة استهلاكية رشيدة، تلك التي تأخذ بنظر الاعتبار المنظومة القيمية الدينية والأخلاقية والاجتماعية...

بينما يوصف مجتمع آخر بأنه مجتمع مضطرب وقلق ماديا ونفسيا واجتماعيا وحتى أخلاقيا وذلك بحكم ما لدى أفرادهِ من قيم وثقافة استهلاكية سلبية أو منافية للذوق،

وهي التي تطلق العنان للمستهلك كي يلبي ويحقق كل ما يحلم به ويتمناه بغض النظر عن العواقب الدينية والأخلاقية والاجتماعية.

ولكن عملية الاستهلاك هذه يجب أن لا تصل إلى مرحلة ما يسمى بالاستهلاك السلبي، بل لا بد أن يكون هناك ضوابط لعملية الاستهلاك هذه سواء أكانت هذه الضوابط دينية أم أخلاقية أم ثقافية... وعلى الأخص تلك البلدان التي تعاني من ضعف في اقتصادها أو أنها في طريقها إلى النمو، فهذه بحاجة أكثر إلى ترشيد عملية الاستهلاك لدى شعوبها.

ولكن المشكلة أن هذا الترشيح في عملية الاستهلاك يبدو انه غير موجود، إذا ضربنا مثلاً لتلك البلدان النامية الدول العربية وقد أوردنا إحصائيات تتحدث بهذا الخصوص في الصفحات السابقة وإن كان أغلبها من دول الخليج الثرية المترفة نسبياً قياساً إلى باقي الدول العربية، إلا أن هذا لا يعني أن هذه المسألة تقتصر على دول الخليج، بل إنها تشمل الدول العربية بأكملها تقريباً، وإنما كان هذا بسبب وجود الإحصائيات الاقتصادية الرسمية في دول الخليج وعدم أو قلة وجودها في باقي الدول العربية، فعلى سبيل المثال في بلد فقير مثل مصر حيث يشيع استخدام الهواتف المحمولة نجد أن ما ينفق على تلك المكالمات من المحمول سنوياً يتجاوز ١٦ مليار جنيه مصري^(٤١).

وهذا يوصلنا إلى نتيجة أن انتشار هذه الثقافة الاستهلاكية من مركز النظم الرأسمالية إلى العالم الثالث (العالم العربي الإسلامي) قد أوجد إيديولوجيا استهلاك قوامها النظر إلى الاستهلاك كهدف في حد ذاته وربطه بأسلوب الحياة وبأشكال التميز الاجتماعي الأمر الذي جعل الناس يتدافعون نحو الاستهلاك بغض النظر عن حاجاتهم الفعلية^(٤٢).

لهذا نجد انه في الغرب في السنوات الأخيرة قد صدر عدد ضخم من الكتب التي تنتقد هذا النهج الاستهلاكي عند الشعوب والحضارات الغربية ومن يقلدها ويسير على نهجها، وهؤلاء الكتاب من فلاسفة ومفكرين واقتصاديين وعلماء اجتماع جميعاً ينادون بإخضاع الاقتصاد لاحتياجات الناس من أجل ضمان مجرد البقاء أولاً، ومن أجل تحسين نوعية الحياة ثانياً^(٤٣).

وهذا يعني التقنين والترشيد في عملية الاستهلاك ونبذ ذلك النوع من السلوك الاستهلاكي المنافي للذوق حسب تعبير نورستين فيلين في نقده لنمط الحياة الاستهلاكية التي يحياها الإنسان الغربي والأمريكي على وجه الخصوص^(٤٤).

ولقد وصف الأستاذ المرحوم عبد الوهاب المسيري تلك الحضارة الاستهلاكية خير وصف عندما قال: «إن الغاية من سعار الاستهلاك المجنون في كينونة الإنسان الغربي ليس إذا كان سيسد له حاجة أو يحقق له السعادة المنشودة، وإنما الغاية منها هو أن يثبت لذاته وللآخرين انه يعيش الواقع والحلم في آن واحد معا»^(٤٥).

ذلك أن تلك الحضارة الغربية البراغمية قد استطاعت أن تقنع الإنسان الغربي أنها تستطيع أن تحقق له الحلم والواقع في نفس الوقت، وإن جعله يعيش في الفردوس الذي يحلم به على أرضه التي يعيش عليها من خلال فلسفتها ورؤيتها للإنسان على انه كائن عنده كم من الرغبات يجب إشباعها بشتى الطرق وبكل السبل «وهكذا أصبحت مضاعفة الإنتاج أمرا مرغوبا فيه دون أي اعتبار لحاجات الإنسان الحقيقية كما ظهرت عبر التاريخ، ودون أي احترام لإمكانيات البيئة الطبيعية، أي أن هدف الإنتاج لم يعد إشباع الحاجات الإنسانية وإنما أصبح هو ذاته الهدف والمثل الأعلى»^(٤٦).

لقد نجحت تلك الحضارة ذات الفلسفة البراغمية في السيطرة على وعي وإدراك الجماهير الغربية، وأقنعتهم أن الوصول إلى قمة السعادة يمكن تحقيقه من خلال تحقيق كل ما يحتاجه الإنسان ويرغب به، لا بل وما يحلم به أيضا. وهذا طبعا يمكن أن يتحقق لكن من الجانب المادي فقط، وذلك عن طريق الاستهلاك المتواصل لمتاع الحياة الدنيا التي تنتجها مصانع وشركات تلك الحضارة.

ولكنها لم تكتف بهذا بل هي تسير الآن نحو تعميم هذه الفلسفة الحياتية وهذا النمط الاستهلاكي على شعوب العالم اجمع، أو بالأحرى على شعوب العالم القادرة على الدفع وذلك عن طريق ظاهرة قديمة جديدة اسمها (العولمة).

الاستهلاك وضوابطه في المنظور الإسلامي:

في المنظور الشرعي الإسلامي الإنسان أكرم المخلوقات عند الله سبحانه وتعالى يقول عز وجل: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى

كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾^(٤٧)، وجميع ما في هذا الكون مسخر من الله سبحانه وتعالى ليكون في خدمة هذا الإنسان قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّهُ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَهَرَ وَبَاطِنًا وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ ﴿٦٠﴾﴾^(٤٨).

فلا حرج إذن في أن يستغل الإنسان هذه المنافع المقدمة له من الله سبحانه وتعالى ويسخرها لخدمته وراحته ومنفعته بل إن استهلاك هذه النعم والتمتع بها تعتبر استجابة لنداء الرب تبارك وتعالى يقول عز من قائل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿٧٣﴾﴾^(٤٩)، فحتى نعبد الله حق عبادته وبطريقة صحيحة فلا بد أن نشكره على نعمه العظيمة التي انعم بها علينا ومن ضمن هذه النعم تلك الأمور الاستهلاكية كالأكل والشرب، حيث أصبح استهلاك الطعام والشراب واجبا على الإنسان حتى يحقق الشكر لله وبالتالي العبودية الحقة، وحتى يحافظ على نفسه وحياته ويؤدي واجباته الدينية والدنيوية بالشكل الذي يرضي الله سبحانه وتعالى ويحقق للعبد السعادة في الدنيا.

لقد تحدث القرآن الكريم عن الإسراف والمُسرفين في (١٩) موضعا كان الحديث في ثلاث منها في إطار الموضوع الاقتصادي نجدها في قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿١٣١﴾﴾^(٥٠) وقوله تعالى: ﴿يَبْنَجْ مَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾﴾^(٥١)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴿٣٧﴾﴾^(٥٢).

نلاحظ في هذه الآيات الثلاثة جميعها أن الله سبحانه قد نهى عن الإسراف وضده أو ونقيضه وهو التقثير في الاستهلاك أو قلته رغم الحاجة إليه، وهذا يعني أن الله سبحانه يريد أن ينبهنا إلى أن المطلوب ليس فقط نبذ عملية الإسراف، وإنما أيضا نبذ عملية التقثير في الاستهلاك أيضا؛ لأن مضارها ومخاطرها يوازي مضار الإسراف ومخاطره وهذا دليل على أهمية عملية الاستهلاك لنيمومة الحياة السليمة.

ثم إن عملية التوسط بين الإسراف والتقثير في هذه الآية يراد به حسن الإنفاق (الاستهلاك الرشيد) حيث ينهى القرآن الكريم عن هذين النموذجين معا، وذلك حتى تكون عملية الإنتاج والاستهلاك سليمة، وسبب النهي أن المسرف يتجاوز إشباع حاجاته إلى تبديد قسط كبير من الثروة، بينما المقتر لا يصل الإنفاق عنده إلى حد إشباع حاجاته، فكلاهما

يعطيان حركة التنمية الاقتصادية. فالحالة الأولى (الإسراف) تؤدي إلى الإفلاس، والحالة الثانية (التقشیر) تؤدي إلى تعطيل وظيفة المال، ويؤدي إلى حصول ما يسمى اليوم بالتضخم المالي بسبب التعطيل الذي ينتج من قلة استهلاك المنتجات والمبيعات التجارية^(٥٣).

وبالرغم من كل هذا يخبرنا الله عز وجل انه عندما خلق هذا الآدمي خلقه من طين ومن نفخة من روحه، وهذه التركيبة في خلق الإنسان تعني أن كل هذه المنافع المادية المخلوقة له حتى وإن استغلها جميعها وسخرها لخدمته ومصلحته فإنها لا تلبى جميع احتياجاته ولا تحقق له السعادة والطمأنينة في هذه الدنيا أو النجاة من العقاب في الآخرة. فكان لا بد من ضوابط تحدد كيفية ونوعية الاستفادة من هذه الخدمات والمنافع. ولهذا نجد أن القرآن الكريم عندما يذكر أي سلوك اقتصادي فإنه يتبعه دائماً بالضوابط الربانية التي تجعله وسطياً معتدلاً لا يميل إلى الإفراط ولا إلى التقريط، وعندما يحرم الله سبحانه علينا في القرآن الكريم أي سلوك من السلوكيات فإنه يعقبه في الغالب بسبب التحريم مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ٣٣﴾^(٥٤). ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْرِضُوا ٥٥﴾^(٥٥). ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْفَنَاءُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْكَامُ رَجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ٥٦﴾^(٥٦). وذلك حتى لا يبقى التساؤل مطروحاً في سبب تحريم هذا السلوك وماذا أراد الله تعالى به.

وعندما يوصي رسول الله ﷺ سيدنا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، عندما مر به وهو يتوضأ فقال: «ما هذا الإسراف، فقال سعد: أفي الوضوء إسراف؟ قال: نعم وإن كنت على نهر جار»^(٥٧). فما الذي يريده رسول الله ﷺ من هذه القيمة؟ إن وضوء مليون إنسان من ماء البحر لن يؤثر بصغيرة أو كبيرة على هذا البحر ولكن العبرة والمعنى الذي أراده رسول الله ﷺ هو أن يتعلم الإنسان المسلم الاعتدال والتوسط في كل شأن من شؤون حياته وإن يجعله ينبذ سلوكاً وصفة سيئة وسلبية يميقتها الله سبحانه وهي الإسراف والتبذير ذلك أن وجود مثل هذا السلوك عند الإنسان المسلم يجره بلا شك إلى صفات وسلوكيات أخرى ذميمة لا محالة، ومن هنا كان الأمر بعدم الإسراف والتبذير ولو كان الوضوء من ماء البحر، وذلك سدا للزرائع وقطعا للطريق أمام أي سلوك فيه إسراف وتبذير في أي مجال آخر. وقد ورد في القرآن الكريم آيات كثيرة تنهى عن الإسراف والتبذير وتذم المترفين والمبذرين ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ٣١﴾^(٥٨)، وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ

قَصَمْنَا مِنْ قَرِيبٍ كَانَتْ ظِلْمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ ﴿١١﴾ فَلَمَّا أَحْسَسُوا بِأَسَاسِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ ﴿١٢﴾ لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَى مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسْكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٣﴾ ﴿١٤﴾، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا الْآخِرَةِ وَأُتْرِفْتُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا ابْشِرْ وَنُنَازِلُكَ﴾ ﴿١٥﴾. وقوله تعالى: ﴿حَقِّقْ إِذَا أَخَذْنَا مَتْرَفِهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَخِرُّونَ﴾ ﴿١٦﴾ ﴿١٧﴾. وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرِيبٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ ﴿١٨﴾ ﴿١٩﴾. وقوله تعالى: ﴿وَمَاتَ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا يَنْذِرُ نَذِيرًا﴾ ﴿٢٠﴾ إِنَّ الْمُبْدِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيْطَانِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴿٢١﴾ ﴿٢٢﴾.

إن الشريعة الإسلامية ضبطت السلوك الاستهلاكي بضوابط من شأنها أن تعود بالنفع على المستهلك وإن تحقق الأهداف المرجوة من ذلك، فالاستهلاك من وجهة نظر الشريعة الإسلامية أمر ضروري لحياة الإنسان ولممارسته لوظائفه الدينية والدنيوية، وإن عدم التمكن منه وأيضاً عدم انضباطه بالضوابط الشرعية يعني عدم استقامة حياة الإنسان بصورتها الصحيحة. فالمسلم بسبب نظريته إلى الوجود وفلسفته في الحياة ومنهجه الرباني فيها تختلف نظريته إلى الاستهلاك وسلوكه له عن غير المسلم، فهو ينظر إلى المادة المستهلكة من حيث كونها داخلية أولاً ضمن المواد المسموح باستهلاكها شرعاً وثانياً بما تحققه له من سد حاجة أو منفعة، فهو يربط الدنيا بالآخرة على عكس غير المسلم الذي لا يؤمن بالآخرة وإنما هو مرتبط بدنيته فهو ينظر إلى المادة المستهلكة بقدر ما تحققه له من السعادة والمنفعة في الدنيا فقط «فالاستهلاك يعد الهدف النهائي والأخير من النشاط الاقتصادي الوضعي وإن المتتبع لأدبيات علم الاقتصاد من الناحية الفكرية والنظرية يرى أن مبحث الاستهلاك هو المقصود النهائي لمباحث الاقتصاد الوضعي، من حيث جعل الاستهلاك بحد ذاته هو الغاية النهائية لكل جهود الإنسان الاقتصادية وغير الاقتصادية، فهو ينتج ليستهلك وهو يستهلك لمجرد لذة ومتعة الاستهلاك، فهو يعيش ليستهلك لا يستهلك لكي يعيش»^(٦٤).

وإن الضوابط التي اتخذها القرآن الكريم لضبط العملية الاستهلاكية على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية وأهم هذه الضوابط^(٦٥):

١- حصر الطلب الاستهلاكي في سلة الطيبات أي تحريم بعض السلع، نجد هذا في قوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾^(٦٦).

٢- منع الفساد في الأرض، نجد هذا في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَعْرِضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طِبْعَكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَأَسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَلْيَوْمَ نُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِمَّا كُنْتُمْ تَقْسِمُونَ﴾ (٦٧)، وقوله ﷺ: «إياك والتنعيم فان عباد الله ليسوا بالمتنعمين» (٦٨).

٣- التكافل الاجتماعي من خلال الإنفاق والصدقات، نجد هذا في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقَهُمْ يَوْمَ حَصَادِهِمْ وَلَا شِرْقُوا إِلَهُهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (٦٩).

٤- تحريم الاستهلاك الزائد عن الحاجة، نجد هذا في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (٧٠). وقوله ﷺ: «ما عال من اقتصد» (٧١). وقوله ﷺ أيضا: «كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة» (٧٢).

٥- إدخال البعد الأخروي في مفهوم الاستهلاك، نجد هذا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّهُ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ (٧٣). وجاء في موطأ الإمام مالك إن النبي ﷺ خرج وأبو بكر وعمر من بيوتهم فالتقوا في الطريق فقال لهم رسول الله ﷺ: ما أخرجكم من بيوتكما هذه الساعة؟ قالوا: الجوع يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: وأنا والذي نفسي بيده لأخرجني الذي أخرجكما، قوموا فقاموا حتى أتوا بيت صحابي فذبح لهم وأطعمهم وشربوا الماء فلما شبعوا قال رسول الله ﷺ لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما: «لتسألن عن نعيم هذا اليوم» (٧٤).

ويقول ﷺ في حديث آخر: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع خصال عن عمره فيما أفناه؟ وعن شبابه فيما أبلاه؟ وعن ماله من أين اكتسبه؟ وفيم أنفق؟ وعن علمه ماذا عمل فيه؟» (٧٥).

وطبقا لهذا الحديث فإن الله سبحانه سيسأل الإنسان عن سلوكه في العملية الإنتاجية وعن مدى وكيفية توظيفه واستغلاله لطاقاته الجسدية والذهنية التي وهبها الله له، وعن الإمكانيات المادية التي جعلها الله بيده وتحت تصرفه لأجل عملية الإنتاج والاستهلاك وهي التي قصدها الحديث الشريف بقوله ﷺ «وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفق».

الذاتمة

عندما يكون المراد من الاستهلاك انه عملية الإشباع المتوالية للحاجات الإنسانية بالطبقات على أساس أن الحاجة في التصور الإسلامي هي الافتقار إلى شيء من مقومات الحياة الأساسية أو التكميلية المعتمدة شرعا يكون الاستهلاك بموجبه هو غاية العملية الاقتصادية وهو الهدف من النشاط الاقتصادي برمته.

وعليه فالاستهلاك من وجهة النظر الإسلامية وبهذا المعنى للحاجة يعد الشرط المادي لاستمرار الوجود الإنساني وبه قوام طاقته الجسدية والعقلية والروحية، ولذلك يصبح الاستهلاك فرض وواجب بقدر ما يشبع حاجات الإنسان ويحقق له مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال. أما خروج الاستهلاك عن هذا المعنى إلى معاني الترف والإسراف فهذا مالا يرضاه الإسلام وقد بينا في هذا البحث حرص الشريعة الإسلامية ممثلة بالقران الكريم والتعاليم النبوية الشريفة على النهي عن هذا النوع من الاستهلاك، بل والسعي إلى محاربة مقدماته وما يؤدي إليه لما تشكله هذه الظاهرة السلبية من خطورة على مجتمعنا وقيمنا وهويتنا وأيضاً رسالتنا في الحياة وغاية وجودنا على هذه الأرض كمستخلفين ومؤمنين من الله سبحانه وتعالى.

ان انتشار ظاهرة ثقافة الاستهلاك في الأمة العربية الإسلامية وعند هذا الجيل بالذات لهي واضحة وجليّة لكل متابع ومهتم بهذا الموضوع ولا يخفى على احد ما لظاهرة العولمة وانتشار وسائل الاتصال في أنحاء العالم من تأثير مباشر وكبير في نشر هذه الظاهرة التي هي سمة من سمات المجتمع الغربي والأمريكي على وجه الخصوص لا بل هي الآن تشكل جزءاً من ثقافته وهويته وحضارته وما يسعون إليه هو السعي إلى نشر هذه الثقافة وفرضها على العالم اجمع لأهداف كثيرة منها دينية وأخرى اقتصادية وثقافية وسياسية... الخ.

والمطلوب أن يعي الشباب العربي المسلم حقيقة هذا الموضوع وما يعنيه انتشار هذه الثقافة في صفوف الشباب وتأثيراتها الثقافية والاقتصادية والدينية ليس فقط على الشاب نفسه وإنما أيضاً على هوية وحضارة المجتمع العربي المسلم.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

الهوامش

(١) ينظر: سيناريو أبستمولوجي حول العولمة، هشام البعّاج، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٧)، السنة (٢٢)، أيلول ١٩٩٩م: ص ٤٥.

(٢) البقرة: ١٩٥.

(٣) لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ١: ١٠/٥٠٣-٥٠٧.

(٤) تصرفات المستهلكين، السيد محمد، نقلا عن: الاقتصاد الإسلامي المفاهيم والمركّزات الأساسية، قاسم درويش، دار السلام، سوريا، ط ١، ٢٠٠٩: ص ١٣٩.

(٥) الفرقان: ٦٧.

(٦) لسان العرب: ١٤٨/٩-١٥٠ مصدر سابق.

(٧) قاسم درويش: ص ١٤٣ مصدر سابق.

(٨) لسان العرب: ٤/٥٠ مصدر سابق.

(٩) قاسم درويش: ص ١٤٣ مصدر سابق.

(١٠) الإسراء: ١٦.

(١١) لسان العرب: ١٧/٩ مصدر سابق.

(١٢) الترف، محمد بن صالح المنجد، من على الموقع www.islamicaudiovideo.com.

(١٣) مبادئ الاقتصاد، عبد الرحمن الجليلي: ص ٤٩ نقلا عن: قاسم درويش: ص ٩٦ مصدر سابق.

(١٤) مبادئ الاقتصاد، محمد كمال العتراء: ص ٢٣ نقلا عن: قاسم درويش: ص ٩٦ مصدر سابق.

(١٥) البنية المعرفية للاقتصاد الإسلامي - دراسة مقارنة مع الاقتصاد الوضعي، احمد إبراهيم منصور، مجلة إسلامية المعرفة، الأردن، السنة (١٦)، العدد (٦٢)، خريف ٢٠١٠: ص ٣٦.

(١٦) الاقتصاد الإسلامي - الاستهلاك، عبد الجبار السبهاني، من على الموقع:

www.faculty.yu.edu.com

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، منذر قحف: ص ٢٤ نقلا عن: البنية المعرفية للاقتصاد الإسلامي: ص ٣٧ مصدر سابق.

(١٩) ينظر: تاريخ النزعة الاستهلاكية، إبراهيم العسكري، ٢٠٠٨/١/١٤ من على الموقع: www.fursan.ws (٢٠) البلد: ٦.

(٢١) التبيان في أقسام القرآن، ابن قيم الجوزية، دار الفكر، بيروت: ١/٢٤.

(٢٢) إبراهيم العسكري، مصدر سابق.

(٢٣) ينظر: الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي، عبد العزيز بن عثمان التويجري، مجلة رسالة التقريب، العدد (٢٣)، على موقع المجلة على الانترنت:

www.taghrib.org

(٢٤) حوار الحضارات على ضوء العلاقات الدولية الراهنة، نادية مصطفى، مجلة رسالة التقريب، العدد (٣٠)، على موقع المجلة على الانترنت: www.taghrib.org

(٢٥) العولمة والهوية الثقافية، محمد عابد الجابري، بحث مقدم إلى ندوة العرب والعولمة التي انعقدت في بيروت سنة ١٩٩٧ والتي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية وقد طبعت أعمال الندوة في كتاب بعنوان العرب والعولمة سنة ١٩٩٧: ص ٣٠٠.

(٢٦) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون، دار القلم، بيروت، ط ٥، ١٩٨٤: ص ١٤٧.

(٢٧) ينظر: تهديدات العولمة للوطن العربي، مها ذياب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤)، شباط ٢٠٠٢م: ص ١٤٨.

(٢٨) عولمة الإعلام وثقافة الاستهلاك، سعد محمد رحيم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠١١: ص ٧٧.

(٢٩) ينظر: عولمة الاستهلاك في العالم الثالث، مصدر سابق.

(٣٠) نورستين فيلين، نظرية الطبقة المترفة، نقلا عن: قاسم درويش، ص ١١٧ مصدر سابق.

(٣١) تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٨ الصادر عن منظمة الأمم المتحدة من على موقع المنظمة على الانترنت: www.undp.org

(٣٢) ينظر: الأنماط الاستهلاكي وضمحل البيئية، زيد بن محمد الرماني، ٢٠١٠/٢/٦ من

على الموقع: www.alukah.net

(٣٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٣٤) انتقادات لاذعة لثقافة الاستهلاك السلبي في دول الخليج، مقالة منشورة على الانترنت

بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٤ وهي قراءة لكتاب (قراءة في الأزمة المالية المعاصرة) للكاتب إبراهيم

بن حبيب الكروان على الموقع: www.uaeeec.com

(٣٥) تنامي النزعة الاستهلاكية، جريدة الاتحاد الإماراتية بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١١ على موقعها:

www.alittihad.ae

(٣٦) انتقادات لاذعة لثقافة الاستهلاك، مصدر سابق.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) ظاهرة الاستهلاك بين التحليل الاقتصادي والتفسير الاجتماعي رؤية نظرية مختلفة، خالد

فياض، من على الموقع: www.swmsa.com

(٣٩) عولمة الاستهلاك في العالم الثالث، زيد بن محمد الرماني، ٢٠١٠/٢/١٤ من على

الموقع: www.alukah.net

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) ينظر: تناقضات المجتمع الاستهلاكي، السيد ياسين، ٢٠٠٧/١٢/١ على الموقع:

www.freemediawatch.org

(٤٢) ينظر: عولمة الاستهلاك في العالم الثالث، مصدر سابق.

(٤٣) ينظر السعادة الاستهلاكية، زيد بن محمد الرماني، ٢٠١٠/١/٢٥ من على الموقع:

www.alukah.net

(٤٤) ينظر: إبراهيم العسكري، مصدر سابق.

(٤٥) الفردوس الأرضي - دراسات وانطباعات عن الحضارة الأمريكية الحديثة، عبد الوهاب

المسيري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٩: ص ٦٣.

(٤٦) المصدر نفسه: ص ١١.

(٤٧) الإسراء: ٧٠.

(٤٨) لقمان: ٢٠.

- (٤٩) البقرة: ١٧٢.
- (٥٠) الأنعام: ١٤١.
- (٥١) الأعراف: ٣١.
- (٥٢) الفرقان: ٦٧.
- (٥٣) مقومات التنمية الاقتصادية والمحافظه عليها في الهدي الرباني، عبد الرزاق حاش، مجلة إسلامية المعرفة، الأردن، العدد (٦٢)، السنة (١٦)، خريف ٢٠١٠: ص ٦٧-بتصرف.
- (٥٤) الإسراء: ٣٢.
- (٥٥) البقرة: ٢٢٢.
- (٥٦) المائدة: ٩٠.
- (٥٧) سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، دار الفكر، بيروت: ١/١٤٧.
- (٥٨) الأعراف: ٣١.
- (٥٩) الأنبياء: ١١-١٣.
- (٦٠) المؤمنون: ٣٣.
- (٦١) المؤمنون: ٦٤.
- (٦٢) سبأ: ٣٤.
- (٦٣) الإسراء: ٢٦.
- (٦٤) ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، ٢٨/٨/٢٠١٠ على الموقع:
- www.eamaar.com
- (٦٥) ينظر بخصوص هذا الموضوع: علم الاقتصاد في القرآن الكريم، نور الدين بشير، ٧/١/٢٠١٠ من على الموقع: www.ahl-alquran وأيضا: ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، محمد بشر موفق، ١٥/٧/٢٠٠٩ على الموقع:
- www.iefpedia.com
- (٦٦) الأعراف: ١٥٧.
- (٦٧) الأحقاف: ٢٠.

- (٦٨) الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت، بدون ت: ٤٤٧/١، رقم الحديث ٢٨٩٢.
- (٦٩) الأنعام: ٤١.
- (٧٠) الأعراف: ٣١.
- (٧١) مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض: ٣٣١/٥، رقم الحديث ٢٦٦٠٤.
- (٧٢) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، دار طوق النجاة، ط١: ١٠٧/٧، رقم الحديث ٥١٤٢٢.
- (٧٣) التكاثر: ٨.
- (٧٤) موطأ الإمام مالك، مالك بن انس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٨٥: مج ٢، ٧/٤.
- (٧٥) المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٩٨٣: ٦٠/٢٠، رقم الحديث ١١١.

المصادر

القران الكريم.

قائمة الكتب

- ١- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار طوق النجاة، ط١، بدون ت.
- ٢- الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: احمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون ت.
- ٣- ابن خلدون، عبد الرحمن محمد بن خلدون، دار القلم، بيروت، ط٥، ١٩٨٤.
- ٤- درويش، قاسم، الاقتصاد الإسلامي المفاهيم والمركزات الأساسية، دار السلام، سوريا، ٢٠٠٩.
- ٥- رحيم، سعد محمد، عولمة الإعلام وثقافة الاستهلاك، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠١١.
- ٦- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، دار الفكر، بيروت، بدون ت.
- ٧- أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، بدون ت.
- ٨- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن احمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٩٨٣.
- ٩- ابن القيم، محمد بن أبي بكر الجوزية، التبيان في أقسام القرآن، دار الفكر، بيروت، بدون ت.
- ١٠- ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، بدون ت.
- ١١- الإمام مالك، مالك بن انس، موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥.
- ١٢- المسيري، عبد الوهاب، الفردوس الأرضي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٩.

١٣- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١، بدون ت.

الدوريات والمقالات المستلة من الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) :

- ١- نور الدين، علم الاقتصاد في القرآن الكريم، من على الموقع: www.eamaar.org
- ٢- البعاج، هشام، سيناريو أبستمولوجي حول العولمة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٧)، السنة (٢٢)، أيلول ١٩٩٩م.
- ٣- التويجري، عبد العزيز، الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي، مجلة رسالة التقريب، العدد (٢٣)، من على موقع المجلة على الانترنت: www.taghrib.org
- ٤- الجابري، محمد عابد، العولمة والهوية الثقافية، بحث مقدم إلى ندوة العرب والعولمة التي انعقدت في بيروت سنة ١٩٩٧ والتي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية وقد طبعت أعمال الندوة في كتاب بعنوان العرب والعولمة سنة ١٩٩٧.
- ٥- حاش، عبد الرزاق، مقومات التنمية الاقتصادية والمحافظة عليها في الهدي الرباني، مجلة إسلامية المعرفة، الأردن، السنة (١٦)، العدد (٦٢)، خريف ٢٠١٠.
- ٦- ذياب، مها، بعض تهديدات العولمة للوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤)، شباط ٢٠٠٢م.
- ٧- الرماني، زيد بن محمد، عولمة الاستهلاك في العالم الثالث، ٢٥/١/٢٠١٠ من على الموقع: www.alukah.net
- ٨- الرماني، زيد بن محمد، الأنماط الاستهلاكية واضمحلال البيئة، ٦/٢/٢٠١٠ من على الموقع: www.alukah.net
- ٩- الرماني، زيد بن محمد، السعادة الاستهلاكية، ٢٥/١/٢٠١٠ من على الموقع: www.alukah.net
- ١٠- العسكري، إبراهيم، تاريخ النزعة الاستهلاكية، ١٤/١/٢٠٠٨ من على الموقع: www.fursan.ws
- ١١- فياض، خالد، ظاهرة الاستهلاك بين التحليل الاقتصادي والتفسير الاجتماعي، من على الموقع: www.swmsa.com

١٢- الكروان، إبراهيم بن حبيب، انتقادات لثقافة الاستهلاك السلبي في دول الخليج،

www.uaeec.com من على الموقع ٢٠٠٩/٨/١٤

١٣- مصطفى، نادية، حوار الحضارات على ضوء العلاقات الدولية الراهنة، مجلة رسالة

التقريب، العدد (٣١)، من على موقع المجلة على الانترنت: www.taghrib.org

١٤- المنجد، محمد بن صالح، الترف، من على الموقع:

www.islamicaudiovideo.com

١٥- منصور، احمد إبراهيم، البنية المعرفية للاقتصاد الإسلامي - دراسة مقارنة مع الاقتصاد

الوضعي، مجلة إسلامية المعرفة، الأردن، السنة (١٦)، العدد (٦٢)، خريف ٢٠١٠.

١٦- موفق، محمد بشر، ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، ٢٠٠٩/٧/١٥ من على

الموقع: www.iefpedia.com